

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٥٠٥ لسنة ٢٠١٦

بتخويل بعض العاملين بوزارة التعليم العالي
صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية؛
وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ والخاص بتنظيم شئون البعثات والإجازات
الدراسية والمنح؛
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم عمل المعاهد العليا وال الخاصة؛
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات؛
وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ والخاصة بالجامعات الخاصة والأهلية؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٠٢٣ لسنة ٢٠١٥؛
وعلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٣٥٧)
المؤرخ ٢٠١٦/٢/٢؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُخول العاملون بوزارة التعليم العالي الآتية أسماؤهم - بصفتهم الوظيفية
- كل في دائرة اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى نفاذًا لنص المادة رقم (٢٣)
من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠، وهم :

الوظيفة	الاسم	م
مدير عام الإدارة العامة للتراخيص والتابعة	الأستاذ/ حسني عوض حسين عبد العاطي	١
مدير عام الإدارة العامة للتفتيش	الأستاذ/ أسامة محمد عبد الله	٢

الوظيفة	الاسم	م
مدير عام الإدارة العامة لشئون المعاهد وصندوق دعم المعاهد كبير إخصائين بالإدارة العامة لشئون القانونية	الأستاذ/ هشام أحمد عبد العزيز	٣
إخصائى أول ترجمة بالإدارة العامة للمكتب الفني للوزير	الأستاذ/ عماد مصطفى محمد عبد الرحيم	٤
	الأستاذ/ حاتم محمد عباس الصواف	٥

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الواقع المصرية على نفقة الجهة طالبة القرار ،
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٦/٢/١٥

وزير العدل

المستشار/ أحمد الزند